

دراسة: فوائد مجزية للاقتصاد عند تطبيق القواعد الموحدة للكفالات



دبي: «الخليج»

عقد اتحاد مصارف الإمارات، بالتعاون مع اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية، اجتماعاً استضافته غرفة تجارة دبي مؤخراً، للاطلاع على نتائج الدراسة المشتركة التي أجرتها بنوك الدولة حول الضمانات المصرفية في الإمارات. وشملت الدراسة التي تم الانتهاء من إعدادها في 30 أكتوبر 2021 مشاركة أكثر من 95% من البنوك النشطة في مجال إصدار الضمان في الإمارات.

وأكد جمال صالح، مدير عام اتحاد مصارف الإمارات، أن نتائج الدراسة التي أطلقها اتحاد مصارف الإمارات وغرفة التجارة الدولية تشير إلى إمكانية تحقيق فوائد مجزية للاقتصاد المحلي إذا تم تطبيق وتبني القواعد الموحدة للكفالات والقواعد الدولية لغرفة التجارة الدولية، بالإضافة إلى تقنيات التكنولوجيا الذكية. (URDG758) المستحقة عند الطلب ووفقاً لقانون الدولة، يعتبر الضمان المصرفي نشاطاً تجارياً يحكمه قانون المعاملات التجارية رقم 18 لسنة 1993. ويعتبر هذا النشاط من الممارسات المعيارية الدولية التي تتطلب ضمانات صادرة عن البنوك على شكل تعهدات مشروطة مستحقة السداد عند تقديمها من قبل الطرف المستفيد.

دعم الأعمال

من جانبه، أشار فينسينت أوبراين، مدير غرفة التجارة الدولية - الإمارات، إلى ضرورة استغلال كل درهم في البنوك بصورة حكيمة لاسيما في الوقت الراهن، لدعم مختلف الأعمال التجارية في الدولة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير النفطية، في ظل تعافي مختلف القطاعات التجارية وعودة دوران عجلة الاقتصاد مرة أخرى بعد الجائحة.

وأشار أوبراين أنه ومع التقدم الحاصل في قطاع الضمانات والتطورات التكنولوجية الملحوظة وما صاحبه من ارتفاع للقواعد الدولية مثل القواعد الموحدّة للكفالات المستحقّة عند الطلب الخاصة، يمكن الآن للبنوك التي تقدم الضمانات والمستفيدين من الكفالات المستحقّة عند الطلب التمتع بمستوى عال من التغطية والحماية ضد المخاطر. وأشاد أوبراين بالدراسة التي أجريت مؤخراً من حيث التوقيت، مؤكداً أنها خلصت إلى ثلاث توصيات مهمة أبرزها ضرورة تطبيق القواعد الموحدّة للكفالات المستحقّة عند الطلب، ثانياً ضرورة تشكيل فريق موحد يجمع في عضويته ممثلين عن اتحاد مصارف الإمارات وغرفة التجارة الدولية لتطوير نماذج ضمان موحدة وموجزة ومحدثة، ثالثاً تقييم دور التكنولوجيا في تعزيز كفاءة عملية الضمان في الدولة.

القواعد الدولية

ويكمن الهدف الأساسي من القواعد الدولية، مثل القواعد الموحدّة للكفالات المستحقّة عند الطلب، في دعم القوانين المحلية من خلال توفير قواعد دولية موحدة. وقد أشار المشاركون في الاجتماع إلى قانون المعاملات التجارية رقم 18 لسنة 1993 كأحد أبرز الأمثلة الناجحة للعلاقة التكاملية بين القواعد والممارسات الدولية والقوانين المحلية التي تعمل في توافق وتناغم وتكامل واضح، (المادة 428 إلى المادة 439 من الفصل الرابع والتي تحكم وتنظم عملية الاعتمادات المستندية).

وفي هذا الصدد، أوضح أوبراين أنه يتم عملياً إصدار ما يقرب من 100% من الاعتمادات المستندية داخل الإمارات حيث يسمح هذا UCP600 للشركات المحلية أو الدولية، وفقاً للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية التناغم والتوافق بين القانون التجاري الإماراتي وقواعد الممارسة الدولية بتوفير أعلى مستويات الثقة والكفاءة التشغيلية لجميع الأطراف المعنية.

وأكد أهمية الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطبيق قواعد التجارة والأعمال الدولية التي تتكامل مع القوانين المحلية لدى الأطراف التي تفكر في الاستثمار الأجنبي المباشر في أي مجال أو قطاع